٦٧
قائمة الرافدين
برئاسة النائب يونادم يوسف كنا
انتخابات برلمان اقليم كردستان العراق

قائمة الرافدين تحرص على تطوير عملية التعليم السرياني من خلال افتتاح اقسام اللغة في المعاهد والجامعات

بهرا الضياء
العدد ٤٩٤- الاحد ٥ تموز ٢٠٠٩م-٦٧٥٩ آ
Bahra No 494. Sun. 5 Jul 2009

لقد رحلوا.. وبقينا

حميد الموسوي

في الثلاثين من حزيران تكون القوات الاميركية قد غادرت اخر مدينة عراقية وانحصر تواجدها في مقرات مؤقتة خارج المدن حتى استكمال انسحابها النهائي من الاراضي العراقية بعد عامين. الثلاثون من حزيران علامة مضيئة في تاريخ العراق المعاصر ربطت بين ماض مجيد وحاضر متجدد حيث سجل العراقيون في سفر نضالهم الخالد ملحمة ثورة العشرين الشعبية في التصدي للقوات البريطانية الغازية في ٣٠ / حزيران / ١٩٢٠ وعرقلوا وصولها الى بغداد لمدة سنتين باسلحة يدوية بدائية، بدون خطط حربية، وبغياب القيادة العسكرية.

لم يتعرض ثوار العشرين لابناء وطنهم ولا لممتلكاتهم لم يقتلوا عراقيا واحدا، ولم يهدموا مدرسة او مؤسسة او دائرة حكومية. لم يفجروا سوقا او جامعة او مستشفى لم يلغموا تجمعات العمال ومساجد وحسينيات وكنائس المصلين!

لم يسمموا المياه والمزارع والمطاعم.. ولم يخربوا شبكات الكهرباء والماء والمجاري لم يحرقوا محطات الوقود وابار النفط وحقول الحنطة. لم ينهبوا ولم يسلبوا ولم يخطفوا ولم يقايضوا ولم يبتزوا.

لم يهجروا اخاهم في الوطن او الدين.. لم يتجاوزوا اخلاق وعادات وقيم واصول العراقيين الثابتة.. لم يعتدوا حتى على الغرباء والاجانب المدنيين لم يستعينوا بأجنبي ماديا او لوجستيا او معنويا.

لم يتبجحوا ولم يفاخروا ولم يزايدوا ولم يدعوا ولم.. ولم.. ولم..

كانوا بعيدين عن الفساد المالي والاداري بعد الارض عن السماء.. بعد الخير عن الشر.. بعد الفضيلة عن الرذيلة.. بعد العفاف والشرف والنجابة عن السقوط والدناءة والانحطاط.

هذا في ثلاثين حزيران العشرين، اما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ فقد تساقطت الاقنعة وتهافتت المدعيات واشرقت شمس المفاجآت في دياجير وكهوف المتحججين والمتذرعين والمزايدين كاشفة عوراتهم حتى لاعمى البصر والبصيرة.

طيلة السنوات الست الدامية من عمر العراق الجريح وشعبه الصابر وهم يسوغون جرائمهم التي احرقت الحرث والنسل بحجة وجود القوات الاميركية مع انها كانت في منأى عن خناجرهم الصدئة واحزمتهم الحاقدة فاذا قتلوا امريكيا واحدا فقد قتلوا قبله الوفا ومعه الوفا وبعده الوفا من العراقيين الابرياء الآمنين. واذا احرقو سيارة او دبابة او عربة محتلة فقد دمروا قبلها الوف العجلات المدنية والعسكرية العراقية بمن فيها من العراقيين المدنين او رجال الشرطة الوطنية وقوات العراق المسلحة، واذا اضروا القوات الاجنبية "اذى" فقد خربوا العراق خرابا شاملا وذبحوا شعبه الصابر وهدروا ثرواته الوطنية وعطلوا مسيرته بتعاونهم مع آلة الارهاب المنظم المدفوعة من الخارج باجندات حاقدة موتورة والمغذاة ماديا ولوجستيا من دوائر ومنظمات مشبوهة.

الغريب ان حملات الجريمة المنظمة -بسياراتها ودراجاتها المفخخة واحزمتها الناسفة وعبواتها والغامها الغادرة- تشتد ضراوة كلما اقتربت العملية السياسية من مسارها الصحيح، وان عمليات الاغتيال والتصفية تنبري لاسكات الاصوات الوطنية المعتدلة كلما خلصت النوايا، وهدأت النفوس وطابت الاجواء.

كان المفترض بالمحسوبين على مقاومة الاحتلال، والحريصين على وحدة العراق وعروبته، والمتباكين خوفا على ضياع العراق ان يقفوا الى جانب الحكومة الوطنية وتأجيل خلافهم معها مادامت ساعية لاخراج القوات المحتلة ومنفذة لبرنامج وجدول مدروس بدأ بالانسحاب الفعلي من المدن وحدد يوم الثلاثين من حزيران كأخر يوم لتواجد تلك القوات. لكن الشعارات شيء والنوايا شيء اخر وفساد السريرة امر، وصلاح العلن امر ثان!.

العراقيون وهم يرون بصمات خراب العمليات الاجرامية السابقة: سيارات وعربات ودراجات مفخخة، واحزمة ناسفة وانتحاريون مخدرون باعوا ارواحهم بثمن بخس، تكررها العمليات الاجرامية اللاحقة. ويرون اهداف تلك الجرائم المنتخبة: اسواق وتجمعات وابرياء في كلتا الحالتين هي نفس الاهداف.

العراقيون وهم يرون ذلك لم يعد صعبا عليهم تشخيص عدوهم ومفرق صفهم. ولقد قالوها مرارا.. يمضون ونبقى. لقد رحلوا وبقينا.

H_mossawy@yahoo.com

في التربية والثقافة السياسية...

حول مفهوم الدولة

بقلم: خوشابا سولاقا

....الحلقة الثانية...

وعلى الرغم من النظريات القانونية المثالية والتجريدية التي تعدّ الصالح العام شيئا جامدا ثابتا لا يتغير، الا انه في الحقيقة يتغير وتتغير معه الايديولوجية التي تبشر به وتدافع عنه بتغير النظام الاجتماعي. وكذلك من الملاحظ ان للدولة صفة اخرى هي الوحدة. ولكن وحدة الدولة ليست ثابتة وجامدة وازلية هي الاخرى. لان الخلافات والنزاعات والصراعات الاجتماعية التي تحصل في المجتمع لهذا السبب او ذاك قد تصل الى حد تهديد وحدة الدولة واضطراب السلام في المجتمع ووقف قوة القانون الآمرة. فاذا ما حدث ذلك كان لابد من اعادة بناء وحدة الدولة من جديد. ومن هنا كان الفرق في تغير الحكومة وتغير الدولة، فاذا كانت الخلافات والمنازعات والصراعات في المجتمع ضعيفة وغير عميقة الاثر على بنية المجتمع، فان وحدة الدولة تبقى لا تتأثر بذلك، ولكن قد تتغير الحكومة، ولكن اذا كانت المنازعات والصراعات قوية وعميقة الاثر على بنية المجتمع كالثورات فان ذلك يؤدي الى تغيير الحكومة والدولة معا لانها تؤدي بالنتيجة الى تغيير العلاقات الاجتماعية. وغير مثال على ذلك في التاريخ، الثورة الفرنسية التي استخدمت سلطة الدولة في الغاء امتيازات الارستقراطية الحاكمة والسائدة في فرنسا قبل الثورة. وكذلك الحال مع الثورة البلشفية في روسيا القيصرية حيث استخدمت سلطة الدولة في الغاء امتيازات الراسماليين والاقطاعيين والغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج واقامت دولة العمال والفلاحين المتحيزة لصالح الاخير ضد الراسماليين والاقطاعيين.

وهكذا برهن واقع الحياة تاريخيا وعمليا بطلان صحة مفهوم "حيادية الدولة" اي ادعائها تمثيل المصلحة العامة دون تحيز وسعيها لتحقيق صالح المجتمع بأكمله دون محاباة.

وهكذا نلاحظ بقاء الدولة الراسمالية عند مقارنتها بغيرها من اشكال الدولة حائزة على رضا اوسع قطاع من المواطنين من مختلف شرائح وطبقات المجتمع، طالما استطاعت تاريخيا في مرحلة توسعها من توسيع مساحة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوسيع القدرة الانتاجية للنظام الاقتصادي الراسمالي. ولكن عندما يعجز النظام الراسمالي عن التوسع وينكمش في توزيع خدماته، لاي سبب كان وتلك هي طبيعة تكوين النظام الراسمالي، حتى نجد النظام الراسمالي يواجه ازمة هائلة وتناقضا اساسيا بين الاسس الديمقراطية الليبرالية حتى يضطر الراسماليون الى القضاء على الاسس الديمقراطية للدولة واعلان قيام الدولة الديكتاتورية، كما حدث ذلك في المانيا النازية وايطاليا الفاشية واسبانيا الفرانكووية وغيرها الكثير من الامثلة في بلدان عديدة. حيث تدعم الدولة القوة القسرية لها بالقوة المسلحة. وهذا هو السبب الذي يبرر المبدا القائل بان تكون القوات المسلحة مسؤولة امام الحكومة فقط. ولهذا السبب ذاته تعتمد كل الثورات الشعبية الحديثة التي تبغي وتسعى الى اجراء تغيير ثوري وشامل في المجتمع في نجاحها على موقف القوات المسلحة بكل فصائلها وفي مقدمتها الجيش النظامي من تلك الثورات، وللسبب نفسه ايضا يملء الراسماليين في الدول الراسمالية مراكز القوى في القوات المسلحة بافراد ينتمون الى الطبقة الراسمالية، او ممن يشتركون معهم في نظرتهم الايديولوجية في الولاء للنظام الراسمالي. وكل نظام اجتماعي لا يهتم بدور وفعل القوات المسلحة انما يغفل حقيقة هامة في تكوين الدولة الحديثة وسلطتها القسرية التي تميز الدولة عن بقية الجماعات الاخرى التي تطرح نفسها بديلا للدولة خلافا للقانون والدستور.

وخلاصة القول ومن خلال هذا الاستعراض حول مفهوم الدولة واشكالها وآليات عملها لتنظيم وادارة المجتمع، نجد انه ليس هناك دولة حيادية غير متحيزة لجهة ضد جهة اخرى، وبالتالي ليس هناك دولة عادلة بشكل مطلق وانما عدالتها نسبية. وان اكثر اشكال الدولة عدالة هي الدولة الراسمالية الليبرالية الحرة التي نشأت اصلا على خلفية العقد الاجتماعي الذي بموجبه تم الاتفاق بين ارباب العمل مالكي وسائل الانتاج والعاملين لديهم على التعايش السلمي مع ضمان الحقوق القانونية للطرفين، وبذلك تحول وعلى خلفية هذا العقد نضال العمال من السعي الى اسقاط النظام الراسمالي من خلال الثورة البروليتارية العنيفة واقامة دولة الديكتاتورية البروليتارية كما تنبأ كارل ماركس الى نضال سلمي من اجل تحسين الوضع المعاشي وشروط العمل والضمان الاجتماعي لهم، وكما هو حاصل اليوم في الدول الراسمالية الغربية. هذا النظام اي نظام الدولة الراسمالية الليبرالية الحرة اعتبره المفكر الاميركي فرانسيس فوكوياما بانه نهاية التاريخ. وعليه فانه في حالة الوصول الى حالة دولة غير متحيزة يكون قد وصلنا الى حالة الانتفاء من وجود الدولة اصلا، وهذا يعني بدوره الوصول الى مجتمع غير طبقي مجتمع خال من الطبقات وبالتالي خال من الصراع الطبقي على المصالح، وهذا الشكل من المجتمع هو المجتمع الشيوعي الذي فيه الكل يعطي حسب قدرته ويأخذ حسب حاجته، ولكن يبقى لهذا المجتمع تصور خيالي طوباوي مجرد حلم بعيد المنال لا يمكن الوصول اليه ويبقى مجرد نظرية وضرب من ضروب الخيال. لان الانسان بطبيعته اناني وطموح ومتغير ودائم التغير ولا يمكن في يوم ما من التاريخ خلق مجتمع من افراد متشابهين وعلى نمط ونسق واحد من التفكير والتطلع في كل شيء. اي لو صح القول مجتمع مكون من افراد في هيئة فرد واحد، لكي لا يكون هناك اختلاف بين فرد واخر حول المصالح، وبالتالي الوصول الى مجتمع خال من الطبقات والصراع على المصالح، ومن ثم انتفاء الحاجة الى وجود دولة.

وعليه فان وجود الطبقات الاجتماعية حقيقة موضوعية وازلية، وان الصراع الطبقي على المصالح يكون نتيجة حتمية للبناء الطبقي للمجتمع، وبالتالي فان وجود دولة متحيزة لجهة طبقية معينة ضد جهة طبقية اخرى ضروة حياتية واجتماعية تجعل التطور البشري يستمر تصاعديا امرا مفروغا منه.

ولذلك ارى ان قول فرانسيس فوكوياما في كون النظام الراسمالي الليبرالي الحر نهاية التاريخ، فيه جانب من الصواب، وهو نهاية التاريخ غير المنصف القائم على استغلال الانسان للانسان، وبداية التاريخ المنصف للتعاون والتعايش السلمي بين الناس على اساس العقد الاجتماعي بين الطبقات الذي يضمن ويحمي مصالح جميع الاطراف. وطالما أن الانسان في حالة تغير مستمر ودائم فالتاريخ الذي يصنعه بفعله يكون هو الاخر في حالة تغير مستمر تبعا لذلك. وبذلك لا يكون هناك نهاية للتاريخ كما يحلم السيد فوكوياما، بل ستكون دائما هناك بدايات جديدة لتاريخ جديد اكثر عدلا وانصافا واشراقا للانسان.

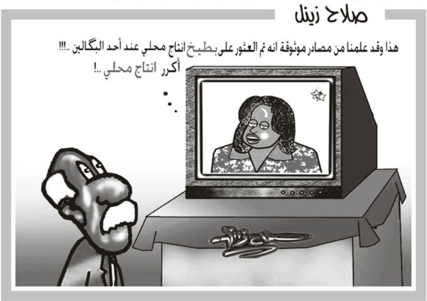
صلاح زينل
هذا وقد علمنا من مصادر موثوقة انه تم العثور على بطيخ انتاج محلي عند أحد البگالين ..!!!
أكرر انتاج محلي ..!

قراءات

الخارج عن المألوف

ابراهيم شمو

ايام معدودات قلائل مضت على تسلم اجهزتنا الامنية لكامل المسؤولية في جميع المحافظات العراقية بعد انسحاب القوات الامريكية من جميع المدن وتمركزها في قواعد خاصة لها واخلاء لـ١٦٨ موقعا في عموم العراق، وجرى تسليم الملفات الامنية بالكامل الى القوات العراقية.

هذا الانسحاب جاء في الثلاثين من حزيران حيث عده العراقيون يوما للشموخ والسيادة بعد دخول العراق عمر الست سنوات من مرحلة التغيير الجديدة والتي عانى فيها العراقيون كثيرا وتعرضوا لأبشع الجرائم واقسى التجارب بتنوع آليات القتل وتعدد المسميات من العصابات الاجرامية والزمر الارهابية واختلاف طرق الترهيب قتلا وتفخيخا وخطفا وتهجيرا وابتزازا واثارة للعنصرية والطائفية، ورغم ذلك كله صبر العراقيون مصرين على انتصار العراق وشعبه في معركته المصيرية ضد الارهاب.

اليوم بعد ان اصبحت اجهزتنا الامنية قادرة على استلام زمام الامور والمبادرة والمباغتة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن والمواطن، وهو ما يجعل الدولة في حالة سيادة كاملة وهذا ما كنا نحلم به ونتمناه وهذا اليوم اصبح حقيقة فانسحاب القوات الامريكية من المدن العراقية هو اولى الخطوات للانسحاب النهائي والذي سيتم في ٢٠١١، هذه الخطوة جاءت بطريقة مدروسة مسبقا ومبرمة في الاتفاقية الامنية.

يوم الشموخ هو البداية الصحيحة لسيادة حكومتنا وهو ما يحق للعراقيين ان يعدوه يوما تاريخيا بكل اطيافهم وبمختلف القوى السياسية الموجودة فيه والمطلوب منها دعم الحكومة والوقوف الى جانبها في التصدي للقوى المعادية -التي تريد افشال هذه العملية- والعمل على تحقيق مصالحة حقيقية هي الان احوج ما نكون اليها لوحدة الصف العراقي وتفويت الفرصة على المتصيدين في المياه العكرة والذين يريدون تمزيق وافشال هذا الانسحاب.

مشهد لشوارع بغداد وهي خالية من الارتال الامريكية هو "مشهد غير مألوف" ذلك ما وصفه احد مراسلي القنوات الفضائية لشوارع بغداد عقب الانسحاب.

آن الاوان ان تجتمع كل القوى السياسية مع الشارع العراقي بكل اطيافه والقيام كل بدوره ومن موقعه والوقوف صفا واحدا لمساندة الحكومة ودعم اجهزتنا الامنية لتثبت جدارتها في التصدي لقوى الشر والظلام، آن الاوان لتبقى شوارع بغداد "خارجة عن المألوف".

ظواهر سلبية مدانة "التسول"

كريم خلف حسين

في كل المجتمعات هنالك ظواهر سلبية وظواهر ايجابية والعلاقة بينهما عكسية، فعندما نقيس مستوى رقي اي مجتمع نرى قيمة دخل الفرد فيه فكلما كانت مرتفعة دلت على حالة من الرفاهية وهذا اختصاص علماء الاقتصاد.

مجتمعنا العراقي قد تعرض لويلات الحروب منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي وفقد خيرة ابنائه ومرتكزاته الاقتصادية وبناه التحتية ثم فقد مقومات الدولة كمؤسسات ونظام مجتمعي بعد دخول قوات التحالف بغداد عام ٢٠٠٣، فبرزت حالات سلبية كثيرة وهي مدانة في نظر الاعراف الاجتماعية والاخلاقية وحتى الاعراف الحضارية والمدنية للامم والشعوب.

ومن هذه الظواهر السلبية المدانة ظاهرة التسول في الطرقات والساحات العامة والمناطق السكنية بل وفي الاماكن والاضرحة المقدسة على امتداد محافظات العراق وبشكل نسبي نوعما من مكان لاخر تبعا لحالة الاستقرار الامني لمنطقة دون اخرى.

نرى منظر كبار السن من النساء والرجال ونرى الاطفال بنينا وبنات واللافت للنظر وجود نساء في مقتبل العمر او وسطه يحملن اطفالا تلهبهم اشعة الشمس صيفا وزمهرير البرد شتاءا فضلا عن مخاطر سير المركبات والمارة من الشباب وهن يمدن ايديهن طالبات المساعدة وباساليب للكلام حدث ولا حرج. العراق بلد يمتلك مقومات حضارية اولى في التاريخ الانساني ويمتلك موارد اقتصادية لايستهان بها ويمتلك موروثا قيميا وانسانيا مستمدا من تلاقح الحضارات ومنصهرا ببودقة قيم الاديان السماوية وتعاليمها السمحاء مع كل الموروث القيمي للاديان والقوميات المتعايشة في وادي الرافدين وارض السواد فلا يليق بانساننا العراقي ان يكون بحال كهذه، بل لابد من وقفة جادة لاصحاب القرار باتخاذ التدابير الجادة العملية المدروسة للحد من هذه الظاهرة ورفض المعالجات الروتينية في ان تقوم حملات ضد التسول ويلقى القبض على بعضهم ثم يوقعون تعهدا بعدم ممارسة هذه المهنة، وبعد انقضاء الحملة يترك الحبل على الغارب ويعودون زرافات ووحدانا.

انما المطلوب هو اجراءات واقعية بدراسة ظروفهم الاجتماعية كل شريحة على حدة فكبار السن هنالك دور رعاية المسنين تفعيل دورها لاحتضانهم وتخليصهم من اوضاعهم والاطفال تدرس حالاتهم الايتام في دور الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة كذلك، اما بالنسبة للنساء فالتعرف على الحالة الاجتماعية ان كانت ارملة او مطلقة فيمكن شمولها براتب شبكة الحماية الاجتماعية وتسهيل امور اجراءات معاملتها لانتشالها من واقع البؤس والشقاء بل دفع الضرر عن مجتمع باكمله تنخره الظواهر المدانة التي لايقرها عقل او دين او تشريع مدني انساني.

فالانسان مكفول الحقوق بتلبية حاجاته الاساسية اذا امكن ولو بقدر من الكفاف حفاظا على الكرامة الانسانية ورفع شأن وقيمة هذا البلد الجريح.

ويمكن ان تقوم منظمات المجتمع المدني بدورها الفعال في مساعدة المحتاجين وتقويم ظروفهم الاجتماعية والمادية وكذا المنظمات الانسانية.

ويجب ان تشرع قوانين الرعاية الاجتماعية بضمان حقوق المعوزين والمحتاجين ثم بعد ذلك يصاغ قانون لردع التسول الى الابد.

وهذا ليس بالامر الذي يحتاج الى معجزة، تفعيل الدور الاعلامي في اجراء لقاءات مع المسؤولين والمعنين بالشؤون الاجتماعية للمواطن واخذ عينات من الفئات المتسولة وطرحها للدراسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وما لهذه الظاهرة من تأثير على مكانة بلد بين محيطه العربي والاقليمي والانساني وهو كما اسلفنا رائدا في الحضارة والتاريخ.

املنا كبير باصحاب القرار والشان وايدينا بايديهم وقلوبنا معهم والله يحفظ العراق وشعبه بكل اطيافه واعراقه.